معامل الأدوية تدق ناقوس الخطر.. عدم تعديل الأسعار سيوقف الإنتاج وسيؤدي إلى فقدان الدواء

فادي بك الشريف

طالب المجلس العلمي للصناعات الدوائية خلال اجتماعه يوم الخميس الفائت بضرورة التدخل من وزارة الصحة وإحداث تعديل في أسعار العديد من الزمر الدوائية، وذلك وسط الصعوبات التي تواجه المعامل على صعيد ارتفاع أسعار المواد الأولية وسعر الصرف.

وخلال اجتماع للمجلس اليوم برئاسة الدكتور رشيد الفيصل بحضور عدد من أصحاب معامل الدواء أو ممثلين عنهم، علت الأصوات بأنه في حال استمر الوضع كما هو عليه، فإن التأثير سينعكس سلباً، الأمر الذي سيؤدي إلى توقف الإنتاج تحت وطأة ارتفاع المواد الأولية لدى دول المنشأ، ناهيك عن غلاء المواد وارتفاع أجور الشحن ٣ أضعاف وحوامل الطاقة وغيرها من العوامل التي ألقت بظلال تأثيرها في عمل العديد من المعامل.

وتساءل أصحاب المعامل: لماذا تم التدخل برفع أسعار العديد من المواد والسلع بشكل كبير؛ على حين لم يحدث أي تدخل بتعديل أسعار الدواء بشكل ينصف عملية الإنتاج، وينصف المواطن في نهاية المطاف، ما يسهم في استمرار إنتاج الزمر الدوائية ووجودها في الصيدليات، ويمنع دخول الدواء المهرب الذي يباع بأسعار مضاعفة.

وأكدوا بالقول: إن لم يتم تعديل الأسعار فسيتوقف استيراد المواد الأولية، وبالتالي يتوقف الإنتاج، كما أن الأمر له تأثير كبير في العمالة لدى المعامل الخاصة ولاسيما أن كل معمل يضم ٢٠٠٠ عامل يعتاشون فيها، ما ينعكس على تهديد ١٥٠ ألف عائلة من العاملين في المعامل والمستودعات بفقدان مصدر رزقهم.

وأشار أصحاب المعامل إلى أن الشركات الصناعية العاملة في الدواء معروفة بمكانتها واحترامها لشروط التصنيع الجيد.

وحذّر العديد من المعامل أنه في حال عدم التدخل فإنه سيتم فقدان المواد الأولية خلال ٣ أشهر.

وفي رد على سؤال «الوطن» عن الواقع الحالي والتأثيرات الحاصلة وانعكاسها على واقع الدواء والإنتاج، قال رئيس المجلس العلمي للدواء رشيد الفيصل: جميعنا يعمل في خندق واحد، كما أن المعامل أثبتت استمرارها في الإنتاج رغم الظروف والتأثيرات الحاصلة، ومن واجبنا تأمين الدواء.

مضيفاً: نطالب بإجراء تعديل أو رفع بسيط جداً وهو محدود إذا ما قورن بأسعار الدواء الأجنبي، علماً أن صناعة الدواء الوطنية هي صناعة مميزة ومختلف المعامل حاصلة على شهادات بجودة التصنيع، والعمل في هذه الظروف هو مسؤولية، كما أن الوزارة تقوم بواجبها، لكن من الضروري جداً إجراء تعديل على الأسعار.

وطالب الفيصل بضرورة إجراء تعديل لأسعار الدواء بما يتناسب مع سعر الصرف، مشيراً إلى أن هدف اجتماع أصحاب المعامل هو الوصول إلى تفاهم إلى تعديل السعر تعديلاً معقولاً يضمن استمرار العملية الإنتاجية وتأمين الدواء بشكل سلس لا يضر المواطن، مضيفاً: إن عدم تحقيق ذلك سيؤدي إلى وجود الدواء غير النظامي وغير المعروف المنشأ وغير المراقب بأسعار (كاوية)

وعن بوادر التوصل لأي نتيجة، قال الفيصل: نأمل أن تستجيب الوزارة لمطالبنا، مشيراً إلى وجود تفاهم وانسجام في المطالب بين المعامل كافة للوصول إلى حلول ترضي الجميع، وتنعكس إيجابياً على واقع الدواء وعمل المعامل وتوافر الدواء، مشيراً إلى وجود العديد من الصعوبات على صعيد غلاء المواد الأولية وحوامل الطاقة.

في حماة.. المواطن لا يشتكي على البائع حتى ولو غشه أو باعه بسعر زائد

حماة- محمد أحمد خبازي

شهدت أسعار الخضر والفاكهة بأسواق حماة أمس، ارتفاعات مفاجئة بعد الانخفاض الملحوظ لأسعار العديد من الخضر الأسبوع الماضي!.

وبيّن مواطنون التقتهم «الوطن» بسوق ٨ آذار بحماة، وسوق الخضر بمدينة سلمية، أن الأسعار عاودت ارتفاعها بشكل كبير، وغير منطقي، وأوضح بعضهم أنها في الأسبوع الماضي كانت معقولة ومقبولة، ولكنها قفزت اليوم وأصبح من العسير مقاربتها.

وعزا عدد من الباعة في سوق الهال بحماة، ارتفاع الأسعار المستجد لمعظم الخضر، إلى قلة العرض وكثرة الطلب، وبيّن بعضهم أنها قد تشهد خلال الأسبوع القادم انخفاضاً، مع توافر المواد المحلية الإنتاج، وتدفقها من الساحل.

وبيّن عدد من باعة المفرق أن الأسعار ارتفعت من المصدر، وأن المواد قليلة والطلب عليها شديد.

وأوضحوا أنهم يبيعون حسب الأسعار المحددة رسمياً، ويقبلون هامش ربح قليل ومعقول، وإذا كان بعض الباعة يبيعون بأسعار زائدة، فإنهم وحدهم مسؤولون عن ذلك.

وأشار الباعة إلى أن كيلو البطاطا ذات النوعية الجيدة، ارتفع إلى ٧٥٠ ليرة وكان بـ٥٠٠ الأسبوع الماضي، وكيلو الخيار البلدي بـ١٤٠٠ ليرة وكان بـ٩٠٠-١٠٠٠ ليرة، والبندورة الساحلية الجيدة بـ١٢٠٠ ليرة وكان الكيلو بـ٨٠٠ ليرة، والباذنجان البلدي بـ١٤٠٠ ليرة وكان بـ١٢٠٠ ليرة.

والفاصولياء الفرنسية ٣٥٠٠ وكانت بـ٣٠٠٠ ليرة، والكوسا بـ١٣٠٠-١٤٠٠ ليرة وكان بـ١٠٠٠ ليرة.

وأما الفاكهة فبيّنوا أن أسعارها نارية، فكيلو التفاح نوع أول بـ٢٢٠٠ ليرة، والدراق بـ٤٨٠٠ ليرة والمشمش ٤٥٠٠ ليرة والكرز ٤٨٠٠ ليرة.

وأوضح بعضهم أن هناك فاكهة أرخص من هذه، ولكن ذلك حسب الجودة والنوعية.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود، بيّن لـ«الوطن» أن دوريات الرقابة نظمت منذ بداية الشهر الجاري، أكثر من ٨٧ ضبطاً بحق باعة وتجار ارتكبوا مخالفات تموينية وأخرى جسيمة، كما أغلقت ١٠ محال ومنشآت لارتكاب أصحابها مخالفات تتعلق بالسلامة الغذائية.

وأوضح أن تلك الضبوط شملت أيضاً مخالفات البيع بسعر زائد، ولفت إلى أن الدوريات تتابع حركة الأسواق وتخالف الباعة الذين يغشون أو يبيعون بأسعار زائدة.

ودعا المواطنين إلى تعزيز ثقافة الشكوى، فالبائع عندما يغش أو يبتز المواطن لا يخجل منه ولا يرحمه، فلماذا لا يشكو المواطن عليه إذا غشه.

محطة طاقة شمسية باستطاعة ١٠ ميغا واط في مدينة أم الزيتون الصناعية بالسويداء

السويداء- عبير صيموعة

كشف مدير المناطق الحرفية والصناعية بالسويداء علاء محمد أبو عمار لـ«الوطن» أنه سيتم البدء بتنفيذ محطة للطاقة الشمسية باستطاعة ١٠ ميغا واط في المدينة الصناعية والحرفية بأم الزيتون خلال الأيام القليلة القادمة، وذلك بعد أن تم الانتهاء من أعمال تسوية الأرض المخصصة لموقع المحطة.

وأوضح أبو عمار أن تنفيذ محطة الطاقة الشمسية سيتم على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى ٢ ميغا وبمدة تنفيذ تبلغ نحو ستة أشهر بحيث تكون بالخدمة قبل نهاية العام الجاري، والمرحلة الثانية ٣ ميغا، والمرحلة الثالثة ٥ ميغا بحيث يتم الانتهاء من تنفيذ هاتين المرحلتين خلال النصف الأول من العام القادم لتكون المحطة بالخدمة بكامل استطاعتها خلال صيف العام المقبل.

أبو عمار لفت إلى أهمية هذه المحطة في تأمين استمرار التغذية الكهربائية للعديد من القطاعات بالمدينة الصناعية، بالإضافة لآبار المياه في المنطقة.

كما أشار إلى أن ٣٠ معملاً في مدينة أم الزيتون الصناعية بدأت بأعمال البناء وخلال فترة قريبة ستبدأ بمرحلة الإنتاج، مبيناً أن وتيرة العمل بأعمال البنية التحتية في المدينة الصناعية للمرحلة الثانية تسير بشكل جيد وتم الإعلان مؤخراً عن التعاقد على تنفيذ ثلاثة مشروعات بنى تحتية في المدينة بتكلفة تتجاوز ٢٣٢ مليون ليرة، حيث تشمل تلك المشروعات تنفيذ شبكة مياه لقطاع الصناعات الغذائية بالمدينة الصناعية بتكلفة نحو ٩٠ مليون ليرة، وتنفيذ خزان عال سعة ٦٠ متراً مكعباً للقطاع نفسه بتكلفة نحو ٨٣ مليون ليرة، وشبكة مياه في قطاع الصناعات الكيميائية بتكلفة نحو ٥٩ مليون ليرة.

دراسة علمية هي الأولى حول معدل الأعمار في سورية

نوفل لـ«الوطن»: معدل الوفيات للذكور تضاعف عن معدل وفيات النساء خلال الحرب على سورية

محمد منار حميجو

كشف رئيس قسم الطب الشرعي في مشفى المواساة والرئيس الفخري للطب الشرعي في سورية حسين نوفل أن المؤشرات الأولية للدراسة العملية التي يتم إعدادها في مشفى المواساة في دمشق حول معدل الأعمار في سورية أظهرت أن معدل الوفيات لدى الذكور تضاعف خلال الحرب عن معدل وفيات النساء من دون أن يذكر أرقاماً عن هذا الموضوع بسبب أن الحرب تحصد الذكور أكثر من الإناث.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح نوفل أنه يتم إعداد دراسة حالياً عن معدل الأعمار في سورية ونسب الوفيات وأسبابها وستكون البداية في دمشق ومن ثم محاولة تعميمها على المحافظات الأخرى باعتبار أنه لا يوجد دراسات واضحة عن هذا الموضوع منذ بدء الحرب على سورية وحتى الآن.

وأكد نوفل أن الدراسة تحتاج إلى نحو شهر ونصف الشهر للانتهاء منها بشكل علمي وصحيح وهي ستكون أول دراسة عن موضوع معدل الأعمار ونسب والوفيات منذ عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٧، مشيراً إلى أن الدراسة تهدف إلى معرفة أسباب الوفيات، وهل الحرب أثرت في ذلك أم لا وما أعمار الوفيات؟

وأشار إلى أن الدارسة تهدف إلى معرفة عدد المقبولين في أقسام الإسعاف خلال الفترة الحالية وكيف كانت إجراءات الإسعاف وهل نسب الوفيات تتناسب مع نسب الوفيات العالمية أم ازدادت؟

نوفل أشار إلى أن المعدل الوسطي للأعمار في سورية قبل الحرب يتراوح ما بين ٦٥ إلى ٦٨ سنة إلا أنه في الحرب على سورية انخفض بسبب الحرب من دون أن يحدد نسبة الانخفاض لعدم إجراء دراسات في هذا الصدد وأن ما تم إعداده هي دراسات من جهات خارجية غير مستندة لأي إحصاءات طبية وعلمية ولذلك فهي لا يؤخذ بها ولا يمكن الاعتماد عليها ولا يمكن أن تقبلها أي جهة علمية.

وبين أن معدل أعمار النساء عالمياً أعلى من معدل أعمار الرجال بسبب أن الذكور يصطدمون بالأعمال الخارجية أكثر من الإناث لذلك هم أكثر عرضة للحوادث والأمراض، في حين لدى الإناث هرمونات أنثوية تحميها من ارتفاع الضغط والإصابات القلبية، موضحاً أن المرأة حتى أعمار الخمسين سنة تكون محمية من كل الإصابات القلبية نتيجة وجود هذه الهرمونات.

ولفت نوفل إلى أنه بعدما تصل المرأة إلى سن اليأس تصبح معرضة للأمراض القلبية كباقي الذكور إلا أنها قبل ذلك تكون أقل عرضة للإصابة بهذه الأمراض.

وفي موضوع آخر أشار نوفل إلى وجود مشكلة في موضوع التأمين الصحي في سورية نتيجة الدخول المتدنية لدى المواطنين، مبيناً أنه في حال زاد قسط التأمين سوف يؤثر ذلك في المواطنين إضافة إلى زيادة الضرائب نتيجة زيادة الخدمات.

> المعدل الوسطي للأعمار في سورية قبل الحرب حتى ٦٨ سنة.. وفي الحرب انخفض!

القنيطرة تطالب بزيادة مخصصاتها من مادة الإسمنت

نقيب المقاولين: نقص المادة سيؤدي إلى تعثر المشاريع والتأخير بإقلاع المنطقة الصناعية!

القنيطرة - خالد خالد

أكد نقيب مقاولي الإنشاءات في القنيطرة أحمد دياب أن ارتفاع أسعار مواد البناء سيؤدي إلى تعثر عدد من المشاريع العمرانية بالمحافظة بسبب تغير الأسعار ونقص كميات الإسمنت الواردة لفرع عمران، إضافة إلى التأخير والبطء بتشديد المقاسم بالمنطقة الصناعية والحرفية وكذلك بالنسبة للجمعيات السكنية وانعكاس ذلك على تنمية المحافظة والإسراع بعودة أبنائها إليها.

وأشار دياب إلى الفارق الكبير بين السعر الرسمي للإسمنت في المعامل الحكومية وبين الإسمنت الذي ينتجه القطاع الخاص، ما أدى لارتفاع أسعار العقارات والمشاريع التي تضاعفت بحدود ١٠٠٠ بالمئة عن الأسعار القديمة الأمر الذي تسبب بخسائر كبيرة للمقاولين وتأثر قطاع التشييد والبناء وتجميد كتل مالية ضخمة، بسبب تصاعد الأسعار، ناهيك عن رفع أجور اليد العاملة والمحروقات والنقل، الأمر الذي يؤثر في مستوى المشاريع.

وتمنى عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة فرج صقر أن تتحقق الوعود الحكومية بزيادة الكميات من الإسمنت لفرع عمران القنيطرة، مؤكداً توجيه كتاب من المحافظة إلى المؤسسة العامة لعمران يتضمن توجيه وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال زيارته بزيادة مخصصات المحافظة الـ١٧٥ طناً يومياً لتلبية الطلب المتزايد على مادة الإسمنت.

وأشار صقر إلى أن الأولوية بتوزيع المادة لمشاريع القطاع العام وباقي الجهات بموجب ثبوتيات رسمية وهم متعهدو القطاع العام وأصحاب الرخص النظامية الصادرة عن الوحدات الإدارية (البلديات) والحرفيون المسجلون لدى مديرية الصناعة والجمعيات التعاونية السكنية القائمة التي باشرت عملها، مشيراً إلى أن المادة متوفرة ولكن الكميات الواردة قليلة حيث يصل القنيطرة ١٠٠-١٢٥ طناً يومياً والحاجة نحو ٢٥٠ طناً.

ولفت إلى أن محافظة القنيطرة وتجمعاتها بريف دمشق تشهد نهضة عمرانية وحركة نشطة وكبيرة بالبناء، وتنفيذ العديد من المشاريع لجهات القطاع العام ورغبة عدد من المواطنين بإجراء عمليات الترميم لمنازلهم وخاصة في المناطق التي عاد إليها الأمن والأمان، إضافة إلى أن أسعار المادة بالقطاع العام أرخص من معامل القطاع الخاص.

يذكر أن مبيعات عمران القنيطرة من مادة الإسمنت العام الماضي بلغت ٢٢٣١٤ طناً.

افتتاح مدرسة للتعليم الأساسي في بصرمون بريف بانياس البعيد

طرطوس- هيثم يحيى محمد

بعد سنوات من العمل والتأخير لأسباب مختلفة في مقدمتها نكول المتعهد الأساسي وترك المشروع رافقها ترقّب وانتظار من طلاب القرية وأهاليهم تم نهاية الأسبوع الماضي تدشين مشروع مبنى مدرسة التعليم الأساسي الجديدة في قرية (بصرمون) الواقعة في ريف بانياس البعيد بعد أن أنجزها فرع شركة البناء والتعمير بطرطوس.

المدرسة التي سميت باسم الشهيد وسيم توفيق حرفوش تبلغ مساحتها مع الساحة ألف وثمانمئة متر مربع وهي مؤلفة من طابقين كل طابق خمسمئة متر مربع وتضم سبع قاعات درسية وخمس قاعات إدارية مع كامل المفروشات من مقاعد وطاولات وخزن وأيضاً ست دورات مياه للطلاب ودورتين للمعلمين مع سور، بالإضافة إلى مخبر وقاعة معلوماتية، وقد وصلت كلفتها لنحو ١٦٠ مليون ليرة بعد أن كان عقدها مع المتعهد الأول أقل من ذلك بكثير جداً.

وذكر مدير الخدمات الفنية التي أشرفت على التنفيذ علي هلال رستم أن هذه المدرسة مهمة وتأتي أهميتها من كونها في الريف البعيد والفقير ولأنها سوف تساهم في تحسين المناخ التربوي والتعليمي من خلال معالجة مشكلة الكثافة الصفية، وإنهاء الدوام النصفي الذي كان يعاني منه أكثر من مئتين وعشر طلاب (٩٠ طالباً حلقة أولى و١٢٠ طالباً حلقة ثانية) ضمن بناء لا يحقق الشروط التربوية والصحية المطلوبة.

هذا عبر سكان القرية لـ«الوطن» عن شكرهم وتقديرهم لكل من ساهم بإقامة هذه المدرسة ولكل من يتمنى أن يرى النور والمعرفة ترتقي وتعلو في ريفنا الطيب وكل مدينة وبلدة وقرية على امتداد وطننا الحبيب.